Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences /ISSN: 1999 -558X /ISSN Online 2707-4560/ Vol (17) Issue: 58-2025 (August)
Special issue of the proceedings of the international scientific conference entitled (Digital Transformation in the Age of Innovation and Technology: The Basic Pillar of Sustainable Development in Iraq)

تحليل أثر مؤشرات الديمقراطية في تعزيز النمو الاقتصادي للعراق خلال المدة(2006-2023)

م.م. شنه محمدامين أحمد	ا.د. احمد حسين بتال شاهر	ا.د. سردار عثمان خضر باداوەيي
كلية الإدارة والاقتصاد	قسم الاقتصاد- كلية الادارة والاقتصاد	كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين/أربيل	جامعة الانبار-الانبار-العراق	جامعة صلاح الدين/أربيل
shna.ahmed@su.edu.krd	Ahmed.battall@uoanbar.edu.iq	sardar.khudhur@su.edu.krd
موبايل: 07507615221	موبايل:07810925609	موبايل: 07504603899
واتساب: 07507615221	واتساب:07810925609	واتساب: 07830944069

المقدمة

تُعد مؤشرات الديمقراطية من العوامل الأساسية التي تؤثر في العديد من جوانب التنمية الاقتصادية. ومن بين هذه الجوانب، يبرز دور مؤشرات الديمقراطية في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تتاثر العملية الانتخابية و التعددية والمشاركة السياسية و الثقافة السياسية و الحريات المدنية في خلق بيئة اقتصادية مستقرة. من خلال تحليل العلاقة بين مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي، يمكن فهم كيف تؤثر مؤشرات الديمقراطية على الأداء الاقتصادي للدول النامية. و لكون الاقتصاد العراقي من اقتصادات نامية يشهد العراق منذ عام 2003 تحولات سياسية واقتصادية كبيرة في ظل التحديات التي واجهتها العملية الديمقراطية، وهو ما يثير تساؤلات حول دور مؤشرات الديمقراطية في تعزيز النمو الاقتصادي. تسعى من خلال هذا التحليل فهم العلاقة بين هذه المؤشرات والتطورات الاقتصادية في البلد، مع تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر في هذه العلاقة.

اهمية البحث(importance of studying): تاتي اهمية البحث من خلال اهمية اثر مؤشرات الديمقراطية و النمو الاقتصادي في العراق، من اجل بناء الديمقراطية و تعزيز النمو الاقتصادي في العراق مستقبلا.

مشكلة البحث(study Problem): تكمن مشكلة البحث في السؤال الاتي: ماهي اثر مؤشرات الديمقراطية في النمو الاقتصادي للعراق خلال المدة (2006-2023)؟ و تتفرع الى الاسئلة الفرعية الاتية:

1- ماهي اثر مؤشر(العملية الانتخابية و التعددية) في النمو الاقتصادي للعراق.

2- ماهي اثر مؤشر ممارسة الحكومة في النمو الاقتصادي للعراق.
3- ماهي اثر مؤشر المشاركة السياسية في النمو الاقتصادي للعراق.
4- ماهي اثر مؤشر الثقافة السياسية في النمو الاقتصادي للعراق.
5- ماهي اثر مؤشر الحريات المدنية في النمو الاقتصادي للعراق.

هدف البحث(Purpose of the study): تهدف البحث الى بيان العلاقة بين مؤشرات الديمقراطية و النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2006-2022).

فرضية البحث(hypothesis of the study): ان فرضية البحث مفادها بأن :

1- تفترض البحث بوجود تاثير طردي بين مؤشر(العملية الانتخابية و التعددية) و النمو الاقتصادي في العراق.
2- تفترض البحث بان بوجود تاثير طردي بين مؤشر ممارسة الحكومة و النمو الاقتصادي في العراق.
3- تفترض البحث بوجود تاثير طردي بين مؤشر المشاركة السياسية و النمو الاقتصادي في العراق.
4- تفترض البحث بوجود تاثير طردي بين مؤشر الثقافة السياسية و النمو الاقتصادي في العراق.
5- تفترض البحث بوجود تاثير طردي بين مؤشر الحريات المدنية و النمو الاقتصادي في العراق.

منهج البحث : اعتمدت البحث علي استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي للجانب النظري، بينما في الجانب التطبيقي تم استخدام الاسلوب الكمي.

حدود البحث(Limits of the study): تشتمل البحث على الحدود الاتية :-

1- الحدود الموضوعية: مؤشرات الديمقراطية ، و النمو الاقتصادي.

2- الحدود المكانية : تشتمل مكانياً الاقتصاد العراقي.

3- الحدود الزمانية : تشمل المدة (2006-2023).

خطة البحث(Study plan):-لغرض الوصول الى هدف البحث والتحقق من الفرضية الموضوعة فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث :- خصص المبحث الاول الاطار المفاهيمي لمؤشرات الديمقراطية و النمو الاقتصادي، بينما تناول المبحث الثاني تحليل مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي في العراق .في حين اشتمل المبحث الثالث قياس اثر مؤشرات الديمقراطية في النمو الاقتصادي للعراق، وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات

الدراسات السابقة:

يستعرض الباحثين بعض الدراسات السابقة المتعلقة بمؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي بغية الاستفادة منها في دراستهم، وقد عرض الدراسات وفق التسلسل الزمني وكالأتي:

1- الدراسة الاولى:

أسم الباحث	Begofic
عنوان الدراسة	Democracy *and Economic Growth: Some Regularities*
متغيرات الدراسة	متغيرات الديمقراطية (الحريات المدنية؛ الانتخابات؛ حماية الأقليات؛ الانتقال السلمي للسلطة؛ ومساءلة الحكومة)، والنمو الاقتصادي.
اهداف الدراسة	تقييم العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. تحليل آليات السببية التي تربط الديمقراطية بالنمو الاقتصادي. دراسة تأثير الخصائص المحددة للديمقراطية على النمو الاقتصادي، مثل الحريات المدنية، الانتخابات، حماية الأقليات، الانتقال السلمي للسلطة، ومساءلة الحكومة.
نتائج الدراسة	العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي تُظهر سببية واضحة. الديمقراطية تدعم النمو من خلال: تقليل عدم الاستقرار السياسي. ترسيخ سيادة القانون. الديمقراطية قد تعيق النمو الاقتصادي في بعض الحالات، مثل ضغوط إعادة توزيع الدخل. التأثير الإيجابي للديمقراطية على النمو يظهر بوضوح على المدى الطويل. الديمقراطية تُعد أكثر أهمية للنمو في الدول ذات مستويات التنمية الاقتصادية العالية، مما يبرز أهمية السياق الاقتصادي عند دراسة العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. الديمقراطية ليست حلًا شاملًا للفقر أو الازدهار، لكنها تُعزز النمو الاقتصادي في بيئات اقتصادية ملائمة.

2- الدراسة الثانية:

أسم الباحث	**BİLECEN Kibis**
عنوان الدراسة	Economic Growth and Democracy in Turkey
متغيرات الدراسة	**المتغيرات المستقلة (الديمقراطية) :**تم قياسها باستخدام مؤشر الديمقراطية من مشروع.POLITY IV **المتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي) :**تم قياسها باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) التركي..

اهداف الدراسة	استكشاف العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية في تركيا خلال المدة 1980 _2010. تحديد ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين. تقديم توصيات لدراسات مستقبلية تركز على التحليل السببي لهذه العلاقة لتعميق الفهم.
مدة الدراسة	1980-2010
منهجية الدراسة	استخدمت الدراسة **نموذج التكامل المشترك لجوهانسن** (Johansen Cointegration Model)، و**نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي** (VECM: Vector Error Correction Model)لتحليل العلاقة بين المتغيرات.
نتائج الدراسة	وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والديمقراطية في تركيا خلال الفترة من 1980 إلى 2010 تشير النتائج إلى أن الديمقراطية تلعب دورًا مهمًا في دعم النمو الاقتصادي، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات لفهم العلاقة السببية بينهما.

3- دراسة الثالثة:

أسم الباحث	**Sorfina Densumite**
عنوان الدراسة	The Relationship between Democracy and Economic Growth: An Empirical Analysis
متغيرات الدراسة	الديمقراطية. النمو الاقتصادي.
اهداف الدراسة	تحليل العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. 2. دراسة العلاقة على المدى القصير والطويل بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي لـ(33) دولة خلال المدة 2010-2020.
مدة الدراسة	تم تحليل العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في 33 دولة خلال المدة 2010 - 2020.
منهجية الدراسة	*استخدام الانحدار الخطي البسيط مع نهج البيانات المقطعية الزمنية.(Panel Data Approach)
نتائج الدراسة	وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM) علاقات سببية ذات دلالة إحصائية على المدى الطويل. أظهرت نتائج اختبار والد (Wald Test) عدم وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية على المدى

	القصير. الديمقراطية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل فقط. أن تعزيز الديمقراطية يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى على المدى الطويل من خلال حماية الحريات المدنية والسياسية.

4- الدراسة الرابعة:

أسم الباحث	**Wafa Ghardallou & Dorsaf Sridi**
عنوان الدراسة	Democracy and Economic Growth: a Literature Review
متغيرات الدراسة	النظام السياسي (ديمقراطي مقابل استبدادي) النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) القنوات الوسيطة مثل الشفافية، استقرار السياسي، ورأس المال البشري، والبيئة الاستثمارية.
اهداف الدراسة	تحليل الأدبيات النظرية القائمة التي توضح تأثير النظام السياسي الديمقراطي على النمو الاقتصادي. مقارنة التأثير الاقتصادي للنظام السياسي الديمقراطي بالنظام السياسي الاستبدادي. دراسة القنوات والآليات التي يمكن من خلالها أن تؤثر الديمقراطية على النمو والتطور الاقتصادي.
منهجية الدراسة	تحليل الأدبيات النظرية التي توضح العلاقة بين النظام السياسي الديمقراطي والنمو الاقتصادي. مراجعة النماذج المتعلقة بالقنوات التي يمكن أن تؤثر فيها الديمقراطية على النمو والتنمية. دراسة تحليلية تعتمد على الأدبيات النظرية والنماذج الاقتصادية ذات الصلة.
نتائج الدراسة	الديمقراطية تؤثر على النمو الاقتصادي عبر قنوات متعددة، مثل تعزيز الشفافية، حماية الحقوق المدنية، وتحفيز الاستثمار في رأس المال البشري. النظام الديمقراطي قد يؤدي إلى تأثيرات إيجابية طويلة الأمد على النمو، لكن التأثير قد يكون مشروطًا بالسياق الاقتصادي والمؤسساتي للدول. بالمقارنة، الأنظمة الاستبدادية قد تحقق معدلات نمو مرتفعة في الأجل القصير، لكنها تواجه تحديات هيكلية على المدى الطويل بسبب غياب الشفافية والمشاركة الشعبية.

ميزة الدراسة الحالية واختلافها عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة نتوصل علة انها تلتقي في متابعة مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي، ولكن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بالنقاط الأتية:

1- انها اول دراسة على مستوى جامعات العراقية تدرس العلاقة بين النمو الاقتصادي والمؤشرات الديمقراطية في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

الإطار النظري لمؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي

(1-1): الديمقراطية(Democracy)

اولا: اصطلاح ومفهوم الديمقراطية:

يعود أصل هذه الكلمة الى اللغة اليونانية، وهي مشتقة من الكلمتين (demos) وتعني عامة الناس، والثانية (kratos)، وتعني الحكم وبذلك تعرف الديمقراطية بحكم الشعب(إبراهيم والمناوي، 2019، 5)

ثانيا: مفهوم الديمقراطية:

ان مفهوم الديمقراطية كان له العديد من التعاريف، ومنها:

1- يصف جوزيف شومبيتر الديمقراطية بأنها: "ترتيبات مؤسساتية للوصول إلى القرارات السياسية" (مرزوق والسعيد، 2018، 149)
2- يعرّف قاموس أوكسفورد الديمقراطية: كنظام يُتيح للشعب التصويت لانتخاب ممثليه.
3- تمتد الى ما اذا كانت الدولة لديها ضوابط والتوازنات على السلطات التنفيذية والعمليات الدستورية والضمانات، وحرية الصحافة، وغياب الرقابة، وهياكل القضائية والقانونية واضحة وفعالة، والشفافية والانفتاح ودور المواطنين في صنع السياسات(مطر وحجازي، 2022، 759)
4- نظام سياسي واجتماعي يكون الشعب فيه هو مصدر السلطة، ويحكم نفسه عن طريق ممثلين عنه(كاظم، 2010، 17)
5- إعطاء شكل للسيادة الشعبية(إبراهيم والمناوي، 2019، 4).
6- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: السيطرة الشعبية على صنع القرار العام وصانعي القرار، والمساواة بين المواطنين في ممارسة هذه السيطرة.

ثالثا: التمييز بين الحكم الديمقراطي والتحول الديمقراطي:

يُميز بين حكم الديمقراطي كنظام حكم راسخ (كما في الدول الغربية) وبين عملية التحول الديمقراطي، وهي مرحلة انتقالية تُتبع في بعض الدول النامية لتحقيق الديمقراطية. و يعرّف التحول الديمقراطي على أنه "مجموعة العمليات التي تحقق انتقال نظام سياسي من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي." (Densumite,2022:3).

رابعا: مؤشرات الديمقراطية:

وتقاس الديمقراطية باستخدام العديد من المؤشرات، وتتمثل أهم هذه المؤشرات:

1- **مؤشر فريدوم هاوس :(Freedom House Index) :** في عام 1941، تم تأسيس منظمة فريدوم هاوس (Freedom House) في الولايات المتحدة الأمريكية كمنظمة غير ربحية وغير حزبية في عام (1941)، وهو مقياس أكثر شهرة في العالم. فريدم هاوس هي منظمة غير حكومية مستقلة تدعم توسيع نطاق الحرية في العالم. تنشر المنظمة سنويًا تقريرًا بعنوان(الحرية في العالم-freedom in the world).(campell,2008,10-13).

يقيس الديمقراطية بناءً على الحريات السياسية والمدنية، ويُصنف الدول على أنها "حرة"، "حرة جزئيًا"، أو "غير حرة"، وغالباً ما يتم اعتبار متوسط مؤشراتها، على مقياس من 1(أكثرحرية) الى 7(أقل حرية)، للحرية السياسية(استناداً الى 10 مؤشرات)، والحريات المدنية(استناداً الى 15 مؤشراً)، مقياساً للديمقراطية. ويتألف المقياس من تقييمات رقمية والنصوص وصفية لكل بلد ومجموعة مختارة من المناطق.

ويحتوي مؤشر فريدوم هاوس على قسمين رئيسيين، احدهما يتعلق بالحقوق السياسية، والثاني بالحريات المدنية، ويضم سبع مجموعات من المتغيرات، تحتوي ستة وعشرين مؤشراً اساسياً، و169 مؤشراَ فرعياَ، وتتمثل مجموعات متغيرات:(العملية الانتخابية، التعددية السياسية والمشاركة، أداء الحكومة، حرية التعبير، حكم القانون، والاستقلالية الشخصية والحقوق الفردية(شريف وهوادف، 2021، 818).

2- **(Polity IV Project)**: يتبع مشروع بوليتي(Polity IV Project) تقليد الأبحاث السياسية المعروف باسم " Polity research tradition"، الذي أسسه تيد روبرت غور (Ted Robert Gurr) من جامعة ميريلاند. يُدار المشروع من قبل مركز السلام المنهجي (Center for Systematic Peace) بالتعاون مع مركز السياسات العالمية (Center for Global Policy)، ويشرف عليه حاليًا مونتي جي. مارشال (Monty G. Marshall) من جامعة جورج ميسون.

يركز مشروع Polity IV على دراسة خصائص الأنظمة السياسية وتحولاتها. تغطي قاعدة بياناته جميع الدول المستقلة الكبرى في النظام العالمي، أي الدول التي يبلغ عدد سكانها 500,000 نسمة أو أكثر، ويشمل حاليًا 162 دولة خلال الفترة 1800-2006. من الناحية المفاهيمية، يركز مشروع بوليتي IV على دراسة الخصائص المشتركة بين السلطات الديمقراطية والسلطوية (استبدادي) في المؤسسات الحاكمة. **ويقترح المشروع ثلاثة أنواع رئيسية من الأنظمة السياسية:**

- الأنظمة السلطوية المؤسسية بالكامل.(Fully Institutionalized Autocracies)
- الأنظمة المختلطة أو غير المستقرة(Mixed or Incoherent Authority Regimes) ، والتي تُعرف أيضًا باسم "الأنوقراطيات.(Anocracies) "
- الديمقراطيات المؤسسية بالكامل.(Fully Institutionalized Democracies)

لتحديد هذه الأنظمة، تم تطوير مقياس بوليتي (Polity Score) الذي يتكون من 21 نقطة، حيث يتم تصنيف الدول وفق النطاق التالي:

من -10 إلى -6 = (أنظمة سلطوية) (Autocracies) مثل الملكية الوراثية.

من -5 إلى +5 = أنظمة مختلطة أو غير مستقرة.(Anocracies)

من +6 إلى +10 = (أنظمة ديمقراطية) (Democracies) مثل الديمقراطيات الراسخة.

وفقًا لتقرير بوليتي IV لعام 2006، حصلت الولايات المتحدة على تصنيف يعكس: انتخابات تنافسية، تكافؤ أو تبعية السلطة التنفيذية، ومنافسة انتخابية مفتوحة ومؤسسية.

وحصلت الصين على تصنيف يشير إلى: نظام التعيين، قيود معتدلة إلى كبيرة على السلطة التنفيذية، ومنافسة سياسية مقيدة.(Zarazúa and etc,2020,7-10).

3- **مؤشر فانهانن للديمقراطية (Vanhanen's Index of Democracy):** تم تصميم وتطوير مؤشر فانهانن للديمقراطية من قبل تاتو فانهانن، وهو الآن أستاذ فخري في جامعة تامبيري وجامعة هلسنكي. يعتمد المؤشر على بُعدين أساسيين هما التنافسية (Competition) والمشاركة (Participation)، واللذان يعتبرهما فانهانن المؤشرين الأساسيين للديمقراطية.

يعرف فانهانن التنافسية بأنها: النسبة المئوية التي حصلت عليها الأحزاب الصغيرة والمستقلون من إجمالي الأصوات في الانتخابات البرلمانية، أو نسبة المقاعد التي حصلوا عليها في البرلمان"، حيث تم حساب نسبة الأحزاب الصغيرة عن طريق طرح نسبة الحزب الأكبر من 100%. أما المشاركة، فيعرفها فانهانن بأنها: النسبة المئوية من السكان البالغين الذين صوتوا في الانتخابات" (Vanhanen, 2000a, p. 186). ويحدد فانهانن الحد الأدنى لتصنيف الدولة كديمقراطية عند:

- 30% على الأقل في التنافسية.
- 10% على الأقل في المشاركة.

يعتمد المؤشر على هذين البعدين لحساب المؤشر المجمع للديمقراطية (Index of Democratization - ID)، حيث يتم منحهما وزنًا متساويًا: لأن كلا البعدين ضروريان للديمقراطية، فقد قمت بوزنهما بالتساوي في مؤشر الديمقراطية. بالتعاون مع معهد أبحاث السلام الدولي (PRIO) في أوسلو، النرويج، نشر فانهانن قاعدة بياناته "Polyarchy dataset" على الإنترنت، والتي تغطي 187 دولة للفترة 1810-2000.

4- **مؤشر وحدة الاستخبارات الاقتصادية :(Economist Intelligence Unit - EIU) يُعرف باسم "مؤشر الديمقراطية:** أطلقت مجلة الإيكونوميست (Economist.com) مؤخرًا مبادرة لتصميم وإعداد مؤشر الديمقراطية (The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy). يشير مؤشر الديمقراطية بشكل مباشر إلى فريدوم هاوس ومفاهيمها حول الحقوق السياسية والحريات المدنية. يؤكد مؤشر الديمقراطية أن الحرية لا ينبغي أن تُعامل كمترادف للديمقراطية، على الرغم من أن مصطلحي "الحرية" و"الديمقراطية" غالبًا ما يُستخدمان بالتبادل، إلا أنهما ليسا مترادفين، يهتم المؤشر بتطبيق مفهوم أوسع للديمقراطية. يستند مؤشر وحدة الاستخبارات الاقتصادية إلى الرأي القائل بأن مقاييس الديمقراطية التي تعكس حالة الحريات السياسية والحريات المدنية ليست كافية. فهي لا تشمل بشكل كافٍ أو على الإطلاق بعض الميزات التي تحدد مدى جوهرية الديمقراطية أو جودتها. الحرية عنصر أساسي في الديمقراطية، لكنها ليست كافية.

- **يطبق المؤشر خمس فئات رئيسية لقياس الديمقراطية في الدول:**
  - العملية الانتخابية والتعددية (Electoral process and pluralism).
  - الحريات المدنية (Civil liberties).
  - الأداء الحكومة (The functioning of government).

- المشاركة السياسية (Political participation).
- الثقافة السياسية (Political culture).

يتم تصنيف كل دولة وفقًا لهذه الفئات، ثم يتم حساب درجة إجمالية نهائية. تصنيف الأنظمة وفقًا لمؤشر الديمقراطية:

- يقوم المؤشر بتحديد الأنظمة السياسية بناءً على الدرجات الإجمالية كما يلي:
- الديمقراطيات الكاملة (Full democracies): بين 8 إلى 10 نقاط.
- الديمقراطيات المعيبة (Flawed democracies): بين 6 إلى 7.9 نقاط.
- الأنظمة الهجينة (Hybrid regimes): بين 4 إلى 5.9 نقاط.
- الأنظمة الاستبدادية (Authoritarian regimes): أقل من 4 نقاط.

- نتائج مؤشر الديمقراطية لعام 2006
- احتلت السويد المرتبة الأولى بمجموع 9.88 نقاط.
- جاءت كوريا الشمالية في المرتبة الأخيرة بمجموع 1.03 نقاط.
- في عام 2006، عاش 13% من سكان العالم في ديمقراطيات كاملة، بينما 38.2% منهم عاشوا في أنظمة استبدادية. (campbell,2008,14-15)

5- **مؤشر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (The Global State of Democracy Index):** ويتم إصداره من قبل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International Institute for Democracy and Electoral Assistance)، تتبنى هذا المؤشر مفهوماً شاملاً للديمقراطية، ويصدر كل سنتين تقريراً عن حالة العالمية للديمقراطية، وهو تقرير حديث نسبياً نشر إصداره الأول في عام (2017)، ويهدف لتقييم جودة الممارسة الديمقراطية يستند المقياس الى خمس سمات رئيسية للديمقراطية تحتوي بدورها على 16 سمة فرعية و(97) مؤشر، ويستمد مؤشراته من (12) مصدر مختلف للبيانات اكبرها هو (قاعدة بيانات مشروع أنواع الديمقراطية- V-Dem).(المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2019، 2)

أما سمات الخمس الأساسية التي يستند اليها المقياس فهى:

- **الحكومة التمثيلية**: قيس هذه السمة حرية الوصول إلى السلطة السياسية ومدى تساوي جميع المواطنين في ذلك، عبر وجود انتخابات تنافسية وشاملة للجميع ومنتظمة، وتشمل 4 سمات فرعية، وهي الانتخابات النظيفة، حق اقتراع العام، حرية الأحزاب السياسية، والحكومة المنتخبة.
- **الحقوق الأساسية**: تعني هذه سمة مدى احترام الحريات المدنية ومستوى حصول الشعب على مواد أساسية تمكنه من المشاركة النشطة في العملية السياسية، وهي تتداخل إلى حد كبير مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشتمل الحقوق الاساسية على ثلاث سمات فرعية وهي: الوصول إلى العدالة، الحريات المدنية، والحقوق الاجتماعية والمساواة، وتشمل أيضا المكونات الفرعية التالية: حرية التعبير، حرية

تشكيل الجمعيات والتجمع، حرية الدين، حرية التنقل السلامة والأمن الشخصيين، الرعاية الأساسية والمساواة بين فئة، المجتمع، والمساواة بين الجنسين.

- **مراقبة عمل الحكومة:** تقيس هذه السمة الرقابة الفعلية على السلطة التنفيذية، وتشتمل على ثلاث سمات فرعية هي: فاعلية البرلمان، استقلال القضاء، نزاهة الإعلام.
- **الإدارة النزيهة**: تقيس هذه السمة مستوى النزاهة ووضوح تنفيذ القرارات السياسية، وبالتالي فهي تعكس الجوانب الرئيسية لسيادة القانون وتشتمل على سمتين فرعيتين هما: غياب الفساد، والإنفاذ المتوقع للقوانين.
- **العمل التشاركي**: تقيس هذه السمة مشاركة المواطنين الرسمية وغير الرسمية في العمليات السياسية، ولأن السمات الفرعية لهذه السمة (وهي مشاركة المجتمع المدني، المشاركة الانتخابية، الديموقراطية المباشرة والديمقراطية المحلية) تغطي ظواهر مختلفة فإنها لا تصنف ضمن مؤشر وأحد.

ويتميز منهج المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات باعتماده على التقييم المحلي من طرف مواطني الدولة المعينة، وذلك نظرا لأن وجود أجانب من أجل الحكم على نوعية الديموقراطية في الدولة أمر يثير القلق والريبة، والشعوب المعينة تلم بالتاريخ والثقافة أوطانها بشكل أعمق، وهو ما يشكل قاعدة أساسية لفهم منهجها وترتيباتها لتقييم الديموقراطية. وانطلاقا من هذه المنهجية يبدو تقرير حالة العالمية الديموقراطية الذي تعده المؤسسة أكثر تفاؤلا بشأن وضع الديموقراطية في العالم مقارنة بمؤشر فريدوم هاوس الذي يتبني مقاربة أكثر تضييقا لمفهوم الديمقراطية.(شريف وهوادف، 2021، 823-824).

خامسا: خصائص الديمقراطية وآليتها:

يمكن تلخيص خصائص النظام الديمقراطي بالنقاط التالية: **(إبراهيم والمناوي، 10،2019)،(البطاينة،27،2015)**

1- ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة.
2- تمارس الأغلبية المنتخبة الحكم، هذه الأغلبية الصادرة عن فئات الشعب المختلفة.
3- تصان حقوق المعارضة.
4- تصان الحريات العامة للمجتمع، منها حرية التعبير وحرية العقيدة وحرية إبداء الرأي وحرية الصحافة وحرية الاجتماع.
5- تدير الصراع السياسي بشكل سلمي.
6- احترام حقوق الانسان الأساسية والتعددية السياسية.
7- هي النظام السياسي والاجتماعي القائم على مبدأ المساواة.
8- يخضع فيها جميع الحكام والمحكومين الى القانون.
9- ترسيخ مبدأ الدستورية: أي ان سلطات والمواطنين يحترمون الدستور ويرجعون الى القضاء لحل الخلافات.
10- ضمان عدم جمع بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
11- ان العقل هو الذي يمثل المرجع الوحيد لسن القوانين، وسواء عقل الفرد أو عقل الأغلبية يتبع المصالح الآنية في نظرته حين يصدر الأحكام على الأشياء والأفعال طالما هو طليق من قيد سابق على صدور الاحكام أو لاحق له.

12- معلومات البديلة: للمواطنين الحق في السعي وراء مصادر البديلة للمعلومات، علاوة على ذلك، توجد مصادر بديلة للمعلومات وتتمتع بالحماية بموجب القوانين.

(2-1): النمو الاقتصادي (Economic growth)

اولا: مفهوم النمو الاقتصادي :

1- يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (المندور والاخرون,2004:379).
2- النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية (عادة سنة). (عجمية وناصف، 2006: 75).
3- النمو الاقتصادي هو عملية زيادة أحجام الاقتصادات الوطنية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وخاصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مع تأثيرات إيجابية على القطاع الاقتصادي والاجتماعي، بينما يوضح لنا التطور كيف يؤثر النمو على المجتمع من خلال رفع مستوى الحياة(Haller,2012,67).
4- النمو الاقتصادي الى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد ونتيجة لذلك فإن الاقتصاد يكون قادرا على انتاج كميات اضافية من السلع والخدمات للمجتمع، وعادة يقاس مستوى المعيشي لأي المجتمع بكمية السلع والخدمات المتاحة، والنمو الاقتصادي يكون مرادفاً لزيادة في المستوى المعيشي العام (Palmer,2012:1).
5- نمو الاقتصادي عبارة عن زيادة في ناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس ارتفاع مستويات الدخل، والمعيشة، والرفاهية للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي:

من أهم محددات النمو الاقتصادي كالاتي: .(CONSTANTINESCU & BOLDEANU, 2015: 330).

1- **الاستثمار(Investment):** الاستثمار هو أهم المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي الذي تحدده كل من نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة والداخلية. ومع ذلك، في النموذج الكلاسيكي الجديد، كان للاستثمار تأثير على الفترة العابرة، بينما تجادل نماذج النمو الداخلية لمزيد من التأثيرات الدائمة. وهناك العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي. وأيضاً لعب الاستثمار الأجنبي المباشر مؤخرًا دورًا حاسمًا في تدويل النشاط الاقتصادي وهو مصدر أساسي لنقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي.
2- **رأس المال البشري(Human capital) :** هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في العديد من نماذج النمو الذاتية، اضافة الى ذلك هومن أحد الامتدادات الرئيسية للنموذج الكلاسيكي الجديد. نظرًا لأن مصطلح "رأس المال البشري" يشير بشكل أساسي إلى اكتساب المهارات من قبل العمال من خلال التعليم والتدريب، فقد قامت الدراسات المتخصصة بقياس جودة رأس المال البشري (على سبيل المثال) معدلات الالتحاق بالمدارس واختبارات الرياضيات والمهارات العلمية وما إلى ذلك). على هذه الأساس، وجد عدد كبير من الدراسات دليلاً على أن القوى العاملة المتعلمة هي المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي.

3- **الابتكارات والبحث والتطوير(innovation& research and Development) :** يلعب دورا مهما في التقدم الاقتصادي وزيادة مستوى الانتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، من خلال الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا، وتم التأكيد وجود العلاقة قوية من خلال العديد من الدراسات والنماذج النمو بين البحث والتطوير، والابتكار والنمو الاقتصادي.

4- **الانفتاح الاقتصادي(Economic openness) :** هو محدد آخر ومهم للأداء الاقتصادي والنمو الاقتصادي، هناك أسباب نظرية سليمة للقول بأن هناك علاقة قوية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي: فالانفتاح يسهل نقل التكنولوجيا والحصول على المعرفة، هناك دراسات تجريبية ومتعددة استكشفت هذه العلاقة في الممارسة العملية.(Petrakos & Paschalis, 2008: 14-15)

5- **كمية ونوعية الموارد الطبيعية(Quantity And Quality Of Natural Resources) :** توفير كمية ونوعية الموارد الطبيعية في قطر معين يؤدي الى النمو الاقتصادي، حيث أن وفرة أو قلة الموارد الطبيعية يعتبر من أحد المحددات الذي يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي مثل: (خصوبة التربة، وتوفير المياه، والارض الصالحة للزراعة ومصادر الطاقة والمعادن إضافة الى اعتدال المناخ وجمال الطبيعة). (الحبيب:1994، 403).

6- **التقدم التكنولوجي(Technological Progress) :** التطور التكنولوجي يؤدي إلى زيادة في الإنتاج مع نفس الكمية من الموارد .يعني التقدم التكنولوجي إدخال طرق تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج لكل وحدة من المدخلات، مما يعني أن العمال قادرين على إنتاج سلع بتكلفة أقل مما كانوا عليه قبل استخدام هذه الطرق، وهذا يعني أن كل وحدة إنتاج تتطلب أقل من رأس المال الطبيعي والبشري .يحدث التطور التقني من خلال تكوين رأس المال والاستثمار في مجالات البحث العلمي. (جوارتيني واستروب,1999: 587).

7- **العوامل الاجتماعية(Social Factors)** : وهي تلك العوامل التي تهدف الى اظهار دور هام في معدل النمو الاقتصادي، والتي تتمثل في العادات والتقاليد، والكثير من عوامل الاجتماعية الأخرى، وتشارك الحكومة في ذلك العامل من خلال وضع السياسات الهامة والعمل على تنفيذها (نورالهدى والزهراء، 19،2023).

ثالثا: مؤشرات النمو الاقتصادي (Economic Growth Index):

سيتم التركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعايير للتعرف على النمو الاقتصادي:

1- **الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product):** يشير الى إجمالي قيمة السلع والخدمات المُنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية معينة(ثلاثة أشهر أو سنة).يعكس هذا المؤشر الحالة الاقتصادية للدولة. فزيادة الإنتاج في أي دولة تعكس تحسن الوضع الاقتصادي للدولة وقدرة اقتصاد هذه الدولة على توفير المزيد من فرص العمل، وبالتالي زيادة دخل الأفراد الذي ينعكس على زيادة استهلاكهم وكذلك مدخراتهم واستثماراتهم مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج مرة أخرى والعكس صحيح(صندوق النقد العربي، 2021)،و يعُد من أهم المؤشرات الكلية المعبرة عن نمو الاقتصاد القومي .(علي وعبيد،192، 2020).

2- **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. (GDP per capita):** (قسول و أودينة، 2022، 70): يتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمعيار لقياس دالة الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان، حيث يشير

هذا المؤشر إلى كمية السلع و الخدمات المتاحة لكل الافراد في البلد يمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي المؤشر الأكثر دقة للنمو الاقتصادي، فإذا زاد الدخل القومي لبلد ما بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، فهذا يدل بدون شك على وجود علامة النمو الاقتصادي في البلد بأكمله.

3- **الدخل الوطني الإجمالي المتوقع (Projected Gross National Income):** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما تتوافر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل.

(3-1): العلاقة بين مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي (مطر والحجازي، 2022، 746):

انقسم الباحثون فيما يتعلق بالعلاقة المتبادلة بين المتغيرين (الديمقراطية والنمو الاقتصادي) من حيث ايهما يؤثر في الأخر. اخذ هذا الانقسام شكل تيارات فكرية متعددة:

1- تيار الحديث (اتجاه عدم التأثير): حيث يرى هذه الاتجاه ليس هناك علاقة ضرورية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، أي ان الديمقراطية ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي يعزي أساسا الى العوامل الإنتاج الاقتصادي، وان كان هناك علاقة فهي في اتجاه ان النمو الاقتصادي هي الذي يؤدي الى الديمقراطية.

2- بينما يشير التيار الثاني الة ان هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وان هذه العلاقة في اتجاه تأثر النمو الاقتصادي الى الحد بعيد بالإطار السياسي. فمن الصعب ان يحقق النمو الاقتصادي أهدافه دون ان يكون النظام السياسي ركناً اساسياً فيها. رواد هذا التيار يرى ان النظام السياسي يلعب دوراً هاماً فيما يتعلق بوتيرة والشكل النمو الاقتصادي وفيما يتعلق بتوزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية.

3- تشير العديد من الدراسات التجريبية إلى أن هناك علاقة متناقضة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. بعض الدراسات تجد أن الديمقراطية تعزز النمو من خلال تقليل التفاوت وتعزيز الاستثمار ورأس المال البشري، بينما دراسات أخرى تشير إلى أن الديمقراطية قد تضر بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة الجريمة وعدم الاستقرار السياسي. لا يوجد توافق نهائي بشأن هذه العلاقة، مما يجعل من الضروري إجراء المزيد من الدراسات التجريبية لفهم التفاعلات بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي في مختلف البلدان (Densumite,2022:3). ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم هذه الدراسة عن الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2006-2023)

(2-1): مؤشرات الديمقراطية في العراق خلال المدة (2006-2023):

من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2006-2023)، وكالاتي:

أولاً: مؤشرات الديمقراطية: وهذا المؤشر يتكون من مجموعة من المؤشرات وهم:

1- مؤشر العملية الانتخابية والتعددية: يبين من خلال الجدول (1) مؤشر العملية الانتخابية والتعددية ومه نلاحظ ما يأتي:

- شهد مؤشر العملية الانتخابية والتعددية ارتفاعاً طفيفاً خلال مدة الدراسة (2006-2023)، اذ ارتفع من (4.75) درجة في عام (2006) الى (5.25) درجة في عام (2023)، وبمعدل النمو السنوي المركب (0.63%).
- يلاحظ معدل نمو متناقص خلال المدة الأولى من الدراسة (2006-2014) بلغ (0.98-).
- في حين شهد مؤشر العملية الانتخابية والتعددية ارتفاعاً خلال المدة الثانية من الدراسة (2015-2023)، اذ ارتفع من (4.33) درجة في عام (2015) الى (5.25) درجة في عام (2023)، وبمعدل النمو السنوي المركب (2.25).

2- مؤشر ممارسة الحكومة: يعكس من خلال الجدول (2) مؤشر ممارسة الحكومية في العراق للمدة (2006-2023)، وتشير البيانات الى التذبذب الحاصل في هذا المؤشر وكالاتي:

- شهد مؤشر الممارسة الحكومية ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة الدراسة (2006-2023)، وبلغ (67.56).
- شهد مؤشر ممارسة الحكومية ارتفاعاً كبيراً خلال المدة الاولى من الدراسة (2015-2023)، اذ ارتفع من (0) درجة في عام (2006) الى (0.79) درجة في عام (2014)، وبمعدل النمو السنوي المركب (156.35).
- في حين يلاحظ نمواً متناقصاً خلال المدة الثانية من الدراسة (2015-2023)، اذ انخفض من (0.07) درجة في عام (2015) الى (0) في عام (2023)، وبمعدل النمو السنوي المركب (21.24-).

3- مؤشر المشاركة السياسية:

- يوضح الجدول (1) الخاص بمؤشرات الديمقراطية في العراق ، حيث نلاحظ ارتفاعاً طفيفاً خلال مدة الدراسة (2006-2023)، إذ يلاحظ ارتفاع من(5.56) درجة في عام (2006) الى (6.11)درجة في عام (2023) وبمعدل النمو السنوي (0.76)
- سجل مؤشر المشاركة السياسية خلال المدة الأولى من الدراسة (2006-2023) نمواً ملحوظا، ففي عام (2006) بلغ درجة مؤشر المشاركة السياسية (5.56) ، اما في عام (2014) وصل الى (7.22) درجة، بمعدل نمو السنوي (3.30%).
- ولكن خلال المدة الثانية من الدراسة (2015-2023) سجل مؤشر المشاركة السياسية نمواً متناقصاً، وبمعدل النمو السنوي مركب (21.24-).

4- مؤشر الثقافة السياسية:

- هناك انخفاض مستمر في درجة مؤشر الثقافة السياسية خلال المدة الدراسة (2006-2023)، اذ انخفض من (5.63) في عام (2006) الى (1.88) درجة في عام (2023)، وبمعدل النمو السنوي (4.61-).
- وبنسبة لمدة الأولى من الدراسة (2006-2014)، شهد مؤشر الثقافة السياسية انخفاضاً طفيفاً، وبمعدل النمو السنوي (2.2-).
- وبنسبة المدة الثانية من الدراسة (2015-2023)، انخفض مؤشر الثقافة السياسية من (4.38) في عام (2015) الى (1.88) درجة في عام (2023)، وبمعدل النمو السنوي (7.02-).

5- مؤشر الحريات المدنية: يبين من خلال الجدول (1) مؤشر الحريات المدنية ومنه نلاحظ ما يأتي:

- شهد مؤشر الحريات المدنية انخفاضاً خلال مدة الدراسة (2006-2023)، اذ انخفض من (4.12) درجة في عام (2006) الى (1.18) درجة في عام (2023)، وبمعدل النمو السنوي المركب (5.04-).

- يلاحظ ارتفاعاً طفيفاً خلال المدة الأولى من الدراسة (2006-2014)، بلغ (1.06).
- في حين شهد مؤشر الحريات المدنية انخفاضاً ملحوظاً خلال المدة الثانية من الدراسة (2015-2023)، اذ انخفض من (4.41) درجة في عام (2015) الى (1.18) درجة في عام (2023)، وبمعدل النمو السنوي المركب (11.14-).

السنوات	العملية الانتخابية والتعددية	معدل التغيير السنوي ل x1	ممارسة الحكومة x2	معدل التغيير السنوي ل x2	المشاركة السياسية X3	معدل التغيير السنوي x3	الثقافة السياسية X4	معدل التغيير السنوي ل X4	الحريات المدنية X5	معدل التغيير السنوي ل X5
2006	4.75		0	-	5.56	-	5.63	-	4.12	-
2007	4.75	0	0.07	-	6.67	19.96	4.38	-22.20	4.12	0
2008	4.75	0	0.07	0	6.67	0.00	4.38	0.00	4.12	0
2009	4.33	-8.84	0.79	1028.57	6.11	-8.40	3.75	-14.38	5	21.36
2010	4.33	0	0.79	0.00	6.11	0.00	3.75	0.00	5	0.00
2011	4.33	0	4.43	460.76	7.22	18.17	3.75	0.00	4.41	-11.80
2012	4.33	0	0.79	-82.17	7.22	0.00	3.75	0.00	4.41	0.00
2013	4.33	0	0.79	0.00	7.22	0.00	3.75	0.00	4.41	0.00
2014	4.33	0	0.79	0.00	7.22	0.00	4.38	16.80	4.41	0.00

2015	4.33	0	0.07	-91.14	7.22	0.00	4.38	0.00	4.41	0.00
2016	4.33	0	0.07	0.00	7.22	0.00	4.38	0.00	4.41	0.00
2017	4.33	0	0.07	0.00	7.22	0.00	5	14.16	3.82	-13.38
2018	4.75	9.70	0.07	0.00	6.67	-7.62	5	0.00	3.82	0.00
2019	5.25	10.53	0	-100.00	6.67	0.00	5	0.00	1.76	-53.93
2020	5.25	0	0	-	6.67	0.00	5	0.00	1.76	0.00
2021	5.25	0	0	-	6.11	-8.40	5	0.00	1.18	-32.95
2022	5.25	0	0	-	6.11	0.00	3.13	-37.40	1.18	0.00
2023	5.25	0	0	-	6.11	0.00	1.88	-39.94	1.18	0.00
معدل النمو خلال المدة 2014-2006	-0.98	156.35			3.30		-2.20		1.06	
معدل النمو خلال المدة 2023-2015	2.25	-21.24			1.78-		-7.02		-11.14	
معدل النمو خلال المدة 2023-2006	0.63	67.56			0.76		-4.61		-5.04	

المصدر:

(2-2): النمو الاقتصادي: من خلال جدول (2) الذي يبين متوسط النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة (2006-2023) يتضح ما يلي:

1. شهدت متوسط النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة (2006-2023)، (4.09)
2. سجل متوسط النمو الاقتصادي ارتفاعاً خلال مدة الأولى من الدراسة (2006-2013)، بنسبة (6.81).
3. ارتفع متوسط النمو الاقتصادي خلال مدة الثانية من الدراسة (2014-2023)، ونسبة (1.92)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي
2006	5.6
2007	1.9
2008	8.2
2009	3.4
2010	6.4
2011	7.5
2012	13.9
2013	7.6
2014	0.2
2015	4.7
2016	13.8
2017	-1.8
2018	2.6
2019	5.5
2020	-12

2021	1.5
2022	7.6
2023	-2.9
متوسط النمو خلال المدة 2006-2013	6.81
متوسط النمو خلال المدة 2014-2023	1.92
معدل النمو خلال المدة 2006-2023	4.09

المصدر:

المبحث الثالث

تقدير العلاقة بين مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي

1-اختبارات السكون وفق اسلوب PP

جدول (1) اختبار سكون متغيرات البحث وفق اسلوب PP

	At Level	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
With Constant	t-Statistic	-2.717	-0.615	-2.648	-3.287	-1.389	-0.043	2.000
	Prob.	0.076	0.860	0.088	0.019	0.583	0.951	1.000
		*	no	*	**	No	no	No
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.003	-1.637	-2.837	-3.243	-1.435	-1.767	0.195
	Prob.	0.139	0.768	0.189	0.085	0.842	0.710	0.998
		no	no	no	*	No	no	No

Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.519	0.525	-2.387	0.281	-1.752	-1.160	-1.511
	Prob.	0.012	0.827	0.017	0.765	0.076	0.222	0.122
		**	no	**	no	*	no	No
	At First Difference							
		d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)	d(X6)
With Constant	t-Statistic	-4.620	-3.648	-5.538	-4.273	-3.693	-4.814	-4.343
	Prob.	0.000	0.007	0.000	0.001	0.006	0.000	0.001
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.800	-3.810	-5.509	-4.180	-3.698	-4.900	-5.130
	Prob.	0.001	0.022	0.000	0.008	0.029	0.001	0.000
		***	**	***	***	**	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.628	-3.637	-5.575	-4.343	-3.595	-4.728	-4.101
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.001	0.000	0.000
		***	***	***	***	***	***	***

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر : مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يظهر الجدول اعلاه ان معظم المتغيرات غير ساكنة عند المستوى الاصلي للبيانات عند مستوى معنوية 5% ولكنها تصبح ساكنة عند اخذ الفرق الاول لها، وبناء على ذلك يمكن توظيف اسلوب الانحدار الذاتي للابطاء ARDL الموزع لتقدير العلاقة بين مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي .

2- التكامل المشترك وفق اختبار الحدود

وحسب نتائج الاختبار الاولي لمنهجية ARDL (انظر الملحق 1) ان افضل رتبة هي ARDL(8, 1, 6, 5, 2, 6) ، كما يظهر اختبار الحدود للتكامل المشترك وحسب الجدول (2) وجود تكامل طويل الاجل بين مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي للبيانات الربع سنوية 2006-2023 ، لان قيمة اختبار F المحسوب اكبر من قيمة F الحرجة وعند جميع المستويات .

جدول (2) اختبار الحدود لتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.53178	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
1%	3.41	4.68

المصدر : مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

3-تقدير معادلة تصحيح الخطا ومعلمات الاجل القصير والطويل

جدول (3) معادلة تصحيح الخطا ومعلمات الاجل القصير

ARDL Cointegrating And Short Run Form

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.842342	0.191371	4.401615	0.0001
D(Y(-2))	0.680644	0.158137	4.304156	0.0002
D(Y(-3))	0.632495	0.162044	3.903216	0.0005
D(Y(-4))	0.420392	0.238117	1.765486	0.0877
D(Y(-5))	0.535414	0.174906	3.061153	0.0046
D(Y(-6))	0.369797	0.115937	3.189637	0.0033
D(Y(-7))	0.319285	0.117520	2.716863	0.0108
D(X1)	35.792469	8.663237	4.131535	0.0003
D(X2)	1.846383	1.091320	1.691880	0.1010
D(X2(-1))	-1.777201	1.129723	-1.573130	0.1262
D(X2(-2))	0.049610	0.894216	0.055478	0.9561
D(X2(-3))	-1.136638	1.133846	-1.002463	0.3241

D(X2(-4))	1.459184	1.271155	1.147920	0.2601
D(X2(-5))	-1.259160	0.722114	-1.743714	0.0914
D(X3)	-3.811315	4.745878	-0.803079	0.4282
D(X3(-1))	9.526251	6.382076	1.492657	0.1460
D(X3(-2))	0.067908	5.501890	0.012343	0.9902
D(X3(-3))	-10.573422	5.543315	-1.907418	0.0661
D(X3(-4))	7.563610	3.112915	2.429751	0.0213
D(X4)	-3.911304	2.808210	-1.392811	0.1739
D(X4(-1))	3.932231	2.911406	1.350630	0.1869
D(X5)	5.066157	3.984711	1.271399	0.2134
D(X5(-1))	7.602363	4.218531	1.802135	0.0816
D(X5(-2))	0.262106	2.094745	0.125125	0.9013
D(X5(-3))	-9.430811	3.642282	-2.589259	0.0147
D(X5(-4))	2.873819	5.352564	0.536905	0.5953
D(X5(-5))	5.379527	3.422548	1.571790	0.1265
CointEq(-1)	**-**	**0.208287**	**-4.880980**	**0.0000**

1.016645

المصدر : مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يتضح من معلمة تصحيح الخطا CointEq(-1) انها سالبة ومعنوية ، وهي توكد التوازن الطويل الاجل بين مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي خلال المدة الربع سنوية 2006-2023 ، ويبلغ معامل تصحيح الخطا (1.0-) وهو يشير الى اختلال التوازن يتم تصحيح بسرعة كبيرة . كما نلاحظ من الجدول اعلاه ان معظم معلمات الاجل القصير معنوي احصائيا لكنها تختلف في الاشارة .

جدول (4) تقدير معلمات الاجل الطويل

ARDL Long Run Coefficients-

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	5.213049	3.298457	1.580451	0.1245
X2	1.796508	0.509266	3.527640	0.0014
X3	2.498184	1.325820	1.884256	0.0693
X4	0.556824	0.946415	0.588351	0.5607
X5	2.045852	0.615873	3.321872	0.0024
C	-46.71234	25.962185	-1.799245	0.0820

المصدر : مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يتضح من معادلة الاجل الطويل ما يلي :

- هنالك تاثير طردي بين العملية الانتخابية والتعددية والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2006-2023 ، لان معلمة X1 موجبة وهي معنوية عند مستوى 10% . كما تظهر هذه المعلمة ان ارتفاع مستوى التعددية والعملية الانتخابية بدرجة 1 يساهم يساهم في زيادة النمو بمقدار 5.2% .
- هنالك تاثير طردي بين ممارسة الحكومة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2006-2023 ، لان معلمة X2 موجبة وهي معنوية عند مستوى 5% . كما تظهر هذه المعلمة ان ارتفاع ممارسة الحكومة بدرجة 1 يساهم يساهم في زيادة النمو بمقدار 1.7% .
- هنالك تاثير طردي بين المشاركة السياسة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2006-2023 ، لان معلمة X3 موجبة وهي معنوية عند مستوى 10% . كما تظهر هذه المعلمة ان ارتفاع المشاركة السياسة بدرجة 1 يساهم يساهم في زيادة النمو بمقدار 2.4% .
- هنالك تاثير طردي بين الثقافة السياسة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2006-2023 ، لان معلمة X4 موجبة وهي غير معنوية عند مستوى 5% . طالما هذه المعملة غير معنوية بمعنى انها لاتختلف عن الصفر ، وهذه اشارة مهمة الى ضعف الثقافية السياسة في العراق خلال المدة 2006-2023 وقد يعود السبب الى حداثة تجربة العراق مع التعددية والديمقراطية .
- هنالك تاثير طردي بين الحريات المدنية والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2006-2023 ، لان معلمة X5 موجبة وهي معنوية عند مستوى 5% . كما تظهر هذه المعلمة ان ارتفاع الحريات المدينة بدرجة 1 يساهم يساهم في زيادة النمو بمقدار 2% .

5-اختبارات صحة منهجية ARDL

جدول (5) اختبارات صحة منهجية ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: اختبار الارتباط الذاتي

F-statistic	0.701540	Prob. F(2,28)	0.5043
Obs*R-squared	3.054005	Prob. Chi-Square(2)	0.2172

Heteroskedasticity Test: ARCH اختبار عدم ثبات تجانس تباين الخطا

F-statistic	9.98E-05	Prob. F(1,61)	0.9921
Obs*R-squared	0.000103	Prob. Chi-Square(1)	0.9919

Ramsey RESET Test اختبار سوء التوصيف

Equation: UNTITLED

Specification: Y Y(-1) Y(-2) Y(-3) Y(-4) Y(-5) Y(-6) Y(-7) Y(-8) X1 X1(-1) X2

X2(-1) X2(-2) X2(-3) X2(-4) X2(-5) X2(-6) X3 X3(-1) X3(-2) X3(-3) X3(-4)

X3(-5) X4 X4(-1) X4(-2) X5 X5(-1) X5(-2) X5(-3) X5(-4) X5(-5) X5(-6) C

Omitted Variables: Squares of Fitted Values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.118424	29	0.2726
F-statistic	1.250872	(1, 29)	0.2726

شكل (1) اختبار الاستقرار الهيكلي للمعادلة المقدرة

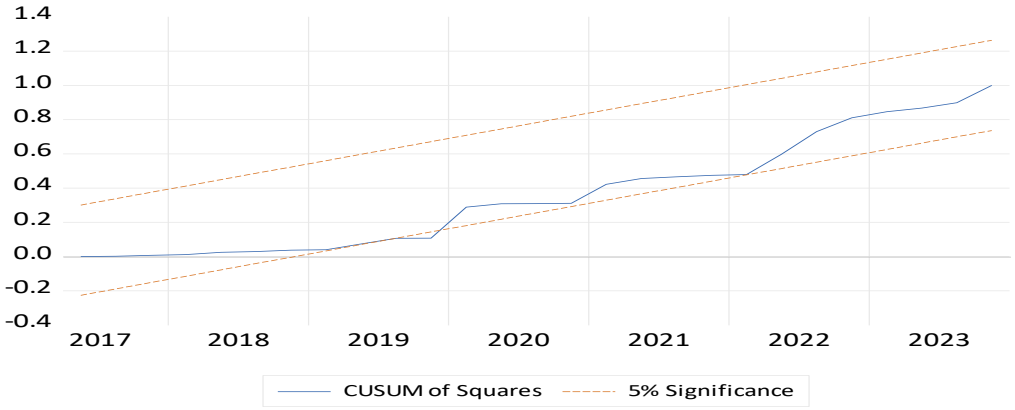

المصدر : مخرجات برنامج Eviews الاصدار الثاني عشر

يظهر الجدول (5) نتائج اختبارات سلامة منهجية ARDL من المشاكل القياسية ، اذ حسب اختبار LM للارتباط الذاتي وقيمة احتمالية الاختبار يتم قبول فرضية العدم بخلو النموذج من الارتباط التسلسلي ، كما يظهر اختبار ARCH ان النموذج يمتاز بتجانس تباين الخطا لان احتمالية الاختبار تظهر قبول فرضية العدم ، كما يتبين من اختبار RESET لسوء التوصيف الدالي ان النموذج يمتاز بتوصيف جيد لان احصائية الاختبار غير معنوية عند مستوى 5% . كما يتبين من السلوك الهيكلي للدالة المقدار حسب اختبار CUSUM ان سلوك الدالة ضمن الحدود المقبولة وكما في الشكل (1)

الاستنتاجات و التوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

1- وجود تكامل طويل الاجل بين مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي للبيانات الربع سنوية 2006-2023.
2- يتضح من معلمة تصحيح الخطا CointEq(-1) انها سالبة ومعنوية ، وهي توكد التوازن الطويل الاجل بين مؤشرات الديمقراطية والنمو الاقتصادي خلال المدة الربع سنوية 2006-2023 .
3- هنالك تاثير طردي بين العملية الانتخابية والتعددية والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2006-2023 . كما تظهر هذه المعلمة ان ارتفاع مستوى التعددية والعملية الانتخابية بدرجة 1 يساهم في زيادة النمو بمقدار 5.2% .
4- هنالك تاثير طردي بين ممارسة الحكومة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2006-2023 . كما تظهر هذه المعلمة ان ارتفاع ممارسة الحكومة بدرجة 1 يساهم في زيادة النمو بمقدار 1.7% .
5- هنالك تاثير طردي بين المشاركة السياسة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2006-2023 . كما تظهر هذه المعلمة ان ارتفاع المشاركة السياسة بدرجة 1 يساهم في زيادة النمو بمقدار 2.4% .

6- هنالك تاثير طردي بين الثقافة السياسة والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2006-2023 . طالما هذه المعلمة غير معنوية بمعنى انها لاتختلف عن الصفر ، وهذه اشارة مهمة الى ضعف الثقافية السياسة في العراق خلال المدة 2006-2023 وقد يعود السبب الى حداثة تجربة العراق مع التعددية والديمقراطية .

7- هنالك تاثير طردي بين الحريات المدنية والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2006-2023. كما تظهر هذه المعلمة ان ارتفاع الحريات المدينة بدرجة 1 يساهم في زيادة النمو بمقدار 2% .

ثانيا:التوصيات:

1- تحليل أسباب ضعف الثقافة السياسية في العراق من خلال دراسة دور مؤسسات المجتمع المدني، مستوى الوعي السياسي.
2- دراسة تأثير جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي من خلال تحليل دور الحكم الرشيد، الشفافية، ومكافحة الفساد في تعزيز النمو الاقتصادي العراقي.
3- اقتراح سياسات لتعزيز دور الديمقراطية في دعم الاقتصاد من خلال إصلاحات مؤسسية تعزز الحريات المدنية، المشاركة السياسية، والاستقرار الاقتصادي.

قائمة المصادر:

المصادر باللغة العربية:

ثالثاً: الكتب

1. مندور والآخرون,د.احمد محمد والآخرون,كلية التجارة, جامعة الأسكندرية: 2004.

2. عجيمة.محمد عبد العزيزوناصف. إيمان عطية، " التنمية االقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الأسكندرية:2000.

3. الحبيب، فايز, نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود:1994.

4. جوارتيني.جيمس، واستروب.ريتجارد، الاقتصاد الكلي الإختيارالعام والخاص، تعريب د.عبدالرحمن عبدالفتاح، ود.عبدالعظيم محمد، دارالمريخ للنشر,مملكة العربية السعودية، الرياض :1999.

5. عجيمة.محمد عبد العزيزوناصف. إيمان عطية" التنمية االقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الأسكندرية:2000.

البحوث والمنشورات:

1- مطر، محمد أحمد محمد والحجازي، مروة محمود، أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2006-2020)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 3، العدد 2، 2022.
2- علي، رحمن حسن وعبيد، مروان شاكر، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 35، 2020.

3- إبراهيم، ياسر على والمناوي، عدى إبراهيم، آليات الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في العراق بعد 2003،
4- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، موجز الحالة العالمية للديمقراطية (2019)، معالجة العلل- إحياء الوعد (2019).
5- شريف، صورية وهوادف، عبدالله، قياس الديمقراطية: إشكالية ومؤشرات ومعايير، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد (8)، العدد (1)، (2021).
6- صندوق النقد العربي، مفاهيم الاقتصادية أساسية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 19، 2021.

المصادر باللغة الاجنبية:

1- Petrakos.George and Arvanitidis. Paschalis, Determinants of Economic Growth, Economic Alternatives, issue 1: 2008

2- Boldeanu, Florin Teodor and Liliana Aurora Constantinescu. "The main determinants affecting economic growth." (2015).

3- Haller. Alina, Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge, Romanian Academy Branch of Iasi, ROMANIA, Vol. 15, Issue 1/2012.

4- Palmer. Noel T, The Importance of Economic Growth, IRELAND, Date: March 2012.

5- Poliduts. Aleksey, Economic Growth: Types and Factors, INTERNATIONAL CONFERENCE ON EURASIAN ECONOMIES: 2015.

6- Densumite, Sorfina,The Relationship between Democracy and Economic Growth: An Empirical Analysis , Asia Social Issues,Vol.16 No.1 (2023).

7- BİLECEN, Halil & Kibis, Eyyub Yunus, Economic Growth and Democracy in Turkey, Yönetim Bilimleri Dergisi Cilt: 10, Sayı: 20, ss. 137-155, 2012.

8- Begović, Boris, Democracy and Economic Growth: Some Regularities, CENTER ON DEMOCRACY, DEVELOPMENT, AND THE RULE OF LAW, CDDRL Working Papers Number 148 , July 2013.

9- Ghardallou, Wafa & Sridi, Dorsaf, Democracy and Economic Growth: a Literature Review, Journal of the Knowledge Economy, JEL Classifications G18 . O16 . P16, 2019.

10- Niño-Zarazúa, M., Gisselquist R. M., Horigoshi, A., Samarin, M., Sen, K. (2020), Effects of Swedish and International Democracy Aid, EBA Report 2020:07. Appendix II. Comparative Analysis of Democracy Indices. The Expert Group for Aid Studies (EBA), Sweden.

-11 Campbell, D. F. J. (2008). The basic concept for the democracy ranking of the quality of democracy. Wien: The Democracy Ranking of the Quality of Democracy. https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-290631 .